

17 ألف مخطوف ومفقود في الحرب الأهلية... المبادرة للصليب الأحمر والدولة "آخر من يعلم"

توفيت أم أحمد. ماتت، وهي لم تترك أي عيّنة بيولوجية لتكون مرجعاً يمكن مقارنته مع رفات ابنها المخطوف، إن عُثِر عليها يوماً ما.

روزيت فاضل

أكدت المتحدثة الرسمية باسم بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان ثريا دالي بلطة، أن "هذه الرسالة النصية تدخل ضمن إطار حملة أطلقتها أواخر حزيران الماضي للفت انتباه أهالي المفقودين اللبنانيين وغير

المنتشرين في العالم، والبداية مرجحة لأن تكون في بلدان أميركا اللاتينية وأستراليا". وشددت على "أننا تلقينا من خلال الرسالة النصية المحلية نحو ألف اتصال من أهالي أبلغوا عن مفقودين لهم في الحرب الأهلية"، مشيرة إلى أن "علينا التدقيق بمجملها تفادياً لأي لفظ أو تكرار في ذكر اسم المفقود أو ما شابه".

عن عدد المفقودين والمخطوفين في الحرب الأهلية قالت: "يتردد في الإعلام المحلي أن العدد الإجمالي يصل إلى 17 ألف مخطوف ومفقود في الحرب الأهلية. لا يمكننا أن نتبنى أي حصيلة نهائية في ظل غياب أي لائحة وطنية صادرة عن السلطات الرسمية". وأعلنت أن "الصليب الأحمر تمكّن من استخراج نحو 200 عيّنة بيولوجية لنحو 400 شخص بين عامي 2015 و2017". وشرحت أننا "نستخرج الألعاب من 4 أفراد - وهو الحد الأقصى - من عائلة المفقود أو المخطوف"، قائلة إنه "يمكن من خلال العيّنة البيولوجية استخراج الحمض النووي عند اتخاذ قرار بالقيام بذلك".

وشددت على أن "الهدف من

صور عن مفقودين ومخطوفين في لبنان.



(الارشيف)

على جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب".

أما النائب غسان مخيبر، "فانتقد تقصير مجلس الوزراء، الذي لم يبادر إلى توقيع اتفاق مع الصليب الأحمر، قبل قيامه بمبادرته"، مشيراً إلى أن "هذا المشروع هو في غاية الأهمية لأنه برنامج علمي يسمح بتطوير بنك المعلومات والتعرّف عبر العينات البيولوجية إلى هوية المخطوف". وتحدث عن اقتراح "قانون إنشاء هيئة وطنية، تم دمجها بين اقتراح تقدم به شخصياً وآخر للنائب حكمت ديب، مشيراً إلى أنه "تمت مناقشته في لجنة حقوق الإنسان النيابية، وتم رفعه إلى لجنة الإدارة والعدل النيابية للغاية نفسها". وقال: "نتمنى أن تحم دراسة هذا الاقتراح ومناقشته. لقد تم رفعه إلى اللجنة منذ وقت طويل ما يرتب إنهاء الملف".

نشير هنا إلى أن "لجنة الإدارة والعدل النيابية لن تدرج اليوم الأربعاء على جدول أعمالها اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والسبب، وفقاً لرئيس اللجنة النائب جورج غانم، أن "جدول هذا الأسبوع كان مقررًا سابقاً ويلحظ قانوناً يعنى بحماية المستهلك". ووعد غانم بإدراجه "مبدئياً على جدول أعمال اللجنة في الأسبوعين المقبلين".

rosette.fadel@annahar.com.lb
Twitter: @rosettefadel

هيئة رسمية وطنية مستقلة لإدارة هذا الملف". وأشارت إلى أن "هذه المهمات تقع على عاتق الدولة اللبنانية، فيما يبادر فيها الصليب الأحمر"، معتبرة أنها "باتت حاجة ماسة في ظل تقدّم أهالي المفقودين بالسّن". وأثنت على أهمية "تعميم الرسالة النصية، التي يمكن أن تحفز الأهالي على التواصل مع الصليب الأحمر تسهياً لجمع أسمائهم قدر الإمكان". وذكرت بالعريضة، "التي تم توقيعها لتحريك مطلب إقرار قانون تشكيل الهيئة ليُدْرَج

الأحمر اللبناني يقوم بمهمات الدولة من ناحية جمعه العينات البيولوجية ودعم أهالي المخطوفين"، مشيرة إلى أن "على الدولة كشف مصيرهم أو حتى العمل لإقرار اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان".

من جهتها، رأت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، وداد حلواني، "أننا أطلقنا والراحل غازي عاد والصليب الأحمر مبادرة جمع العينات البيولوجية، وطالبنا بتشكيل

التواصل مع الأهالي ليس لجمع العينات البيولوجية فحسب، بل لمقابلتهم وجمع بيانات عن المفقود، شكله، ظروف اختفائه وما شابه". وتناولت أيضاً الدعم المعنوي "الذي يحرص عليه الصليب الأحمر مع الأهالي، من خلال برنامج مرافقة ذوي المفقودين، ويضم مجموعة نشاطات وطنية ومناطقية مع هذه العائلات وصولاً إلى مساندتهم في أي استشارة إدارية أو قانونية خاصة بالقضية". ونفت أن "يكون الصليب

اللبنانيين في الحرب الأهلية، الذين لم يتواصلوا معنا، على دورنا في متابعة هذه القضية منذ أعوام عدة". توقفت دالي بلطة عند "أهمية هذه الحملة ومدى انتشارها في وسائل التواصل الاجتماعي، شاشات التلفزيون وسواها"، مشيرة إلى أن "هذه الحملة، وهي في بداياتها، لحظت أهمية التفاعل تبعاً مع اللبنانيين